مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

متابعة (3) ... قراءة تحليلية في الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران

اللواء البحري (م) المهندس/ صالح بن صنيدح العتيبي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية

مركز الخليج للأبحاث

ملخص القراءة التحليلية السابقة

تطرقت القراءة التحليلية السابقة (متابعة ٢)، إلى صراع المفاوضات بين أمريكا وإيران، والتي فشلت في جولتها الأولى في اسلام أباد يوم السبت ١١ أبريل الماضي، ونتج عنها فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية في ١٣ من الشهر نفسه، ثم تصعيد الموقف مع اقتراب موعد نهاية وقف إطلاق النار في ٢٢ أبريل، لكن باكستان نجحت مرة أخرى في إعادة مسار التفاوض وتمديد وقف إطلاق النار، إلا أن إيران رفضت حضور الجولة التفاوضية الثانية التي كان المقرر انعقادها في اسلام أباد ٢٢ أبريل، مبررة عدم حضورها تحت ضغط الحصار البحري والتهديد العسكري الأمريكي، وأنها لا ترغب في الدخول في مفاوضات استنزافية غير مضمونة النتائج، وأوضحت القراءة بأن أمريكا قد تستفيد من عامل الوقت في إعادة التموضع ورفع الجاهزية القتالية، بينما قد تستفيد إيران من عامل الوقت في إعادة تطوير منصات إطلاق الصواريخ أو الحصول على إمدادات قد تصل إليها، أو الاستفادة من الضغوط التي تُطالب بإنهاء الحرب من داخل الولايات المتحدة، وأن باكستان واصلت دور الوسيط لعودة الأطراف إلى طاولة التفاوض، وقد يكون من المحتمل دخول أطراف أخرى مع باكستان لتعزيز الوساطة وهو ما تم بالفعل مؤخراً من دعم جهود الوساطة من عدة أطراف ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر، كما وضحت القراءة أن طول السواحل الإيرانية، والجغرافيا الساحلية الوعرة، وأسطول الظل الإيراني، وأسطول البعوض التابع للحرس الثوري، سيفرض مزيداً من الجهود والتحديات على القوات الأمريكية لفرض الحصار البحري على الموانئ الإيرانية حيث تم رصد عدداً من السفن التابعة لأسطول الظل أثناء فترة الحصار البحري، وأن الخيارات تبقى محدودة لإيران لإيجاد بدائل فعالة لتصدير النفط من خلال موانئها على بحر قزوين، وتم التطرق أيضاً لموقف الحليف الاستراتيجي لإيران (روسيا – الصين) والتي تربطهما معها تحالفات غير دفاعية مشتركة لا تلزمهما الدخول في الصراع القائم، حيث نجد أن الموقف الروسي يتمحور حول التنديد بالضغوط الغربية ومد النفوذ والدعوة لوقف إطلاق النار، وإنها اقترحت استلام اليورانيوم المخصب من إيران والذي رُفض في وقت سابق من قبل أمريكا، فهل سيتطور تقديم هذا العرض لاحقاً، أم ستختار أمريكا دولة ثالثة غير روسيا للقيام بهذه المهمة؟، بينما نجد الصين تستخدم الموازنة السياسية لتهدئة التصعيد وتدعو لوقف إطلاق النار والعودة لطاولة المفاوضات، وخلصت القراءة إلى أن الحراك الدبلوماسي إذا لم ينجح لنزع فتيل الأزمة ولبدء المفاوضات، فسيكون له تداعياته القصوى على إيران لإطباق الحصار البحري على موانئها لشلها، والضغط عليها اقتصادياً، لفك سيطرتها على مضيق هرمز، ولتعديل موقفها التفاوضي والامتثال والموافقة على الشروط الأمريكية تزامناً مع إبقاء باب الدبلوماسية مفتوحاً من خلال مفاوضات متقطعة، وتزامناً مع توجيه ضربات عسكرية مكثفة وسريعة، والذي نتج عنه مؤخراً توقيع اتفاق بين أمريكا وإيران.

"إذا لم ينجح الحراك الدبلوماسي لنزع الأزمة وبدء المفاوضات فسيكون له تداعيات قصوى على إيران لإطباق حصار بحري على موانئها لشلها والضغط عليها اقتصادياً لفك سيطرتها على مضيق هرمز"

متابعة (٢) قراءة تحليلية:

https://x.com/gulf_research/status/2048400840541577250?s=46

متابعة (١) قراءة تحليلية:

https://x.com/gulf_research/status/2038977270635790790?s=46

قراءة تحليلية:

https://x.com/gulf_research/status/2029982030872637596?s=46

المقترح الإيراني الجديد ... أزمة مضيق هرمز أولاً والملف النووي لاحقاً

تقدمت إيران يوم الأحد ٢٦ أبريل عبر باكستان بمقترح جديد بعد فشل المفاوضات في جولتها الأولى، وإلغاء زيارة الوفد الأمريكي إلى إسلام أباد يوم السبت ٢٥ أبريل، هذا المقترح تضمن ٣ مراحل رئيسة ولا يشمل في المرحلة الأولى موضوع الملف النووي محل الجدل بين الطرفين، وهذه المراحل التي تضمنها المقترح الجديد كالتالي:

١. المرحلة الأولى تقضي بإنهاء الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران وتقديم ضمانات دولية موثوقة بأن واشنطن لن تشعل فتيل هذه الحرب من جديد.

٢. تتضمن المرحلة الثانية رفع الحصار البحري عن الموانئ الإيرانية وتحديد مصير مضيق هرمز.

٣. المرحلة الثالثة سوف تتناول عدة قضايا من بينها البرنامج النووي الإيراني، وكأن إيران وضعته كموضوع جانبي يتم التفاهم عليه لاحقاً ضمن مواضيع أخرى.

إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض من قبل الرئيس ترامب في يوم الإثنين ٢٧ أبريل، معبراً عن ذلك بأهمية مناقشة البرنامج النووي في بداية المفاوضات والتسوية وحل النزاعات مع إيران، وأن الحصار البحري المفروض على إيران هي ورقة الضغط التي استخدمها خلال المواجهة ولن يفرط فيها، وعليه تقدمت إيران بمقترح جديد معدل تم الإعلان عنه يوم الجمعة ١ مايو، يتضمن هذا المقترح ١٤ بنداً على ٣ مراحل رئيسة كالتالي:

١. المرحلة الأولى تتضمن انسحاب القوات الأمريكية من محيط إيران البحري وضمان عدم الاعتداء وانهاء التحشيد العسكري، وإنهاء كامل للحرب خلال ٣٠ يوماً كحد أدنى، وإنهاء الأعمال العدائية عبر جبهات متعددة بما في ذلك لبنان، وفتح مضيق هرمز تدريجياً مقابل رفع الحصار البحري تدريجياً، والإفراج

> **سعت إيران بعد فشل المفاوضات في جولتها الأولى إلى تقديم مقترح جديد يتضمن فتح مضيق هرمز أولاً مقابل رفع الحصار البحري عن موانئها وتأجيل المحادثات بشأن البرنامج النووي لاحقاً**

عن الأصول المجمدة وتخفيف العقوبات ودفع التعويضات، وأن هذه المرحلة تطرح مبدأ تشكيل مرجعية دولية لضمان عدم العودة إلى الحرب وتؤكد على وقف الحرب في كل المنطقة وتعهد إيراني / أمريكي متبادل بعدم الاعتداء.

٢. المرحلة الثانية تناقش فكرة تجميد كامل لعمليات التخصيب لسقف زمني يصل إلى ١٥ عاماً، مع عودة إيران للتخصيب بعد السقف الزمني بنسبة ٣,٦ وفق مبدأ صفر تخزين.

٣. المرحلة الثالثة تقضي بأن طهران تطرح بدء حوار استراتيجي مع المحيط العربي والإقليمي لبناء نظام آمن للمنطقة.

إلا أن هذا المقترح الجديد المعدل قوبل بالرفض أيضاً من قبل الرئيس الأمريكي ترامب يوم السبت ٠٢ مايو ٢٠٢٦م.

من خلال المقترح الجديد والتعديل عليه والمقدم من الجانب الإيراني يتضح تمسك إيران في برنامجها النووي التي عكفت عليه عدة سنوات وتسعى لعدم التفريط فيه وتأجيل المحادثات في هذا الجانب قدر الإمكان مع إطالة أمد المفاوضات، مع حرصها على إنهاء الحرب في ظل الخسائر الفادحة التي لحقت بها، وكذلك محاولتها الجادة لرفع الحصار البحري عن موانئها لاستعادة حركة الاقتصاد، وتبين نفوذها المطلق والسلطة على مضيق هرمز واستخدامه كورقة ضغط جيوسياسية واقتصادية دائمة في جميع الجوانب المتعلقة بهذه المواجهة، وسعيها المتواصل للإفراج عن أصولها المجمدة وإن كلف ذلك التنازل عن بعض شروطها وفق سياسيات معينة تضمن مصالحها وإن كانت على المدى البعيد.

مشروع الحرية ... مهمة تم إيقافها قبل بدء تنفيذها

بعد رفض الرئيس ترامب للمقترح الجديد المعدل من قبل الجانب الإيراني، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بالشراكة مع وزارة الحرب وبتوجيه من قبل ترامب عن إطلاق «مشروع الحرية» في ٤ مايو، لاستعادة حرية الملاحة للسفن العالقة في مضيق هرمز، وعلى أن تدعم القيادة المركزية الأمريكية عبور السفن للمضيق عبر انتشار بحري وجوي متكامل لتأمين الردع البحري، وتوفير الغطاء الجوي والاستطلاع المستمر، حيث تقدمت القيادة بتوفير (١٥٠٠٠ عسكري، أكثر من ١٠٠ طائرة برية وبحرية، منصات غير مأهولة متعددة المجالات، ومدمرات مزودة بصواريخ موجهة)، وصرح قائد القيادة المركزية الأمريكية «إن دعمنا لهذه المهمة الدفاعية ضروري للأمن الإقليمي، والاقتصاد العالمي، بينما نواصل أيضاً الحفاظ على الحصار البحري»، وقامت إيران فور الإعلان عن إطلاق المشروع بتكرار عدوانها

صرح الرئيس ترامب بأن إطلاق مشروع الحرية هو بادرة إنسانية تهدف إلى تحرير السفن العالقة في مضيق هرمز ومساعدة الدول المحايدة التي لم تشارك في الحرب القائمة على إيران

الغاشم على دول الخليج (الإمارات، عُمان) حيث أطلقت عليها العديد من الصواريخ والمسيرات، ومنها على سبيل المثال ضرب ناقلة نفط إماراتية، وموقع صناعي في الفجيرة، واستهداف مبنى سكني بولاية بخاء في عُمان، وطالت الهجمات من جهة أخرى سفينة شحن كورية جنوبية، كما صرحت إيران بأن أي تدخل أمريكي في مضيق هرمز سيُعد انتهاكا لوقف إطلاق النار، وحذرت من أن أي قوة أجنبية تقترب من المضيق ستتعرض للهجوم خصوصا الجيش الأمريكي، وأن إيران ستحافظ على أمن المضيق وتديره بكل قوتها، حيث أعلنت في ٥ مايو عن تأسيس الهيئة الخاصة الحكومية «هيئة مضيق الخليج العربي» (PGSA)، والتقدم بطلبات للحصول على تصاريح عبور مباشرة من خلال الإجراءات الرسمية للهيئة، ومن خلال فرض رسوم على عبور مضيق هرمز.

تبين من خلال «مشروع الحرية» عدم وجود أو توضيح خطط عملياتية دقيقة تبين كيفية تنفيذ المهمة ومرافقة السفن للعبور من مضيق هرمز أو أن المهمة مجرد توفير الغطاء الجوي للسفن العالقة وتزويدها بمعلومات عن الطرق الآمنة في المضيق، وفي ظل زراعة الألغام البحرية في مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية وزعمها بإطلاق صواريخ على سفن أمريكية، وبالمقابل تدمير زوارق إيرانية حسب تصريح الجانب الأمريكي، الأمر الذي يُنذر بتحول هذه المبادرة الإنسانية كما أسماها ترامب، إلى كارثة إنسانية وتوسيع دائرة الأعمال القتالية بما يؤثر على استقرار المنطقة وجرها إلى مستنقع الحروب، استشعرت الموقف حكومة المملكة العربية السعودية وصرحت بموقفها الثابت بعدم استخدام أراضيها ومجاليها الجوي والبحري في العمليات القتالية ضد إيران، لاحتواء الموقف، وسعت بالحراك الدبلوماسي مع باكستان لدفع ترامب لإيقاف «مشروع الحرية» الذي نوه بالجهود الدبلوماسية، معبراً أيضاً عن تقدم كبير في المفاوضات مع إيران نحو التوصل إلى اتفاق كامل ونهائي، وأعلن عن إيقاف «مشروع الحرية» في ٦ مايو أي بعد إعلان تنفيذ المهمة بيومين فقط، علماً بأن ذلك تزامن مع زيارة وزير الخارجية الإيراني عراقجي إلى الصين في ٦ مايو ٢٠٢٦م، وقبل زيارة ترامب إلى الصين في (١٣-١٥) مايو، أعقب ذلك تلويح ترامب لإطلاق «مشروع الحرية بلس» نتيجة لأزمة متصاعدة في مضيق هرمز وفي حال فشل المفاوضات مع إيران، وهو نسخة مطورة من «مشروع الحرية» والتحول من سياسة الحماية إلى سياسة الضربات الاستباقية، وتدمير منصات التهديد الإيرانية قبل أن تطلق أي هجوم، وتوسيع نطاق الحماية ليشمل مسافات أبعد في الخليج وبحر العرب، ولم يتم إطلاق هذا المشروع رغم تعقيدات الموقف الذي شهدها مضيق هرمز.

إن التهديدات الإيرانية لم تقتصر على حرية الملاحة في مضيق هرمز وفرض رسوم العبور للسفن التجارية من خلاله فحسب، بل امتدت إلى البنية التحتية الرقمية والتهديد بفرض رسوم على الكابلات البحرية الممتدة في قاع مياه هرمز، حيث تشكل هذه الكابلات ما يقارب ٩٧٪ من اتصالات المنطقة، وتنقل

> **امتدت التهديدات الإيرانية إلى البنية التحتية الرقمية والتهديد بفرض رسوم على الكابلات البحرية الممتدة في قاع مياه هرمز**

نحو ٣٠٪ من حركة الإنترنت بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ما يدل على امتلاك إيران أدوات ضغط تتجاوز قدرتها العسكرية، حيث دأبت إلى توسيع دائرة التهديدات استعراضاً للقوة في سيطرتها النافذة على مضيق هرمز ورقة الضغط الجيوسياسية الاقتصادية التي تمتلكها ومنحتها النفوذ الإقليمي والدولي، حيث تبنت استراتيجية الحرب الغير متكافئة في استغلال موقعها الاستراتيجي على المضيق وبما يؤثر على الاقتصاد العالمي ويردع أي تهديد سيوجه لها مستقبلاً، علماً بأن إيران وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلا إنها لم تصادق عليها.

مجلس الأمن الدولي ... وأزمة مضيق هرمز

تقدمت مملكة البحرين في ٥ مايو بحكم عضويتها في مجلس الأمن الدولي وبدعم أمريكا بمشروع قرار حول مضيق هرمز، نيابة عن دول الخليج العربية والأردن، حيث تضمنت بنود مشروع القرار ما يلي:

١. التأكيد من جديد على أن جميع السفن والطائرات تتمتع بحق المرور العابر – الذي لا يجوز أن يُعاق – بمضيق هرمز وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك وفق ما تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢. يشجع بشدة الدول المهتمة باستخدام الطرق البحرية التجارية في مضيق هرمز على تنسيق الجهود الدفاعية بطبيعتها – بما يتناسب مع الظروف – من أجل المساهمة في ضمان سلامة وأمن الملاحة عبر مضيق هرمز، بما في ذلك مرافقة سفن النقل والسفن التجارية وردع محاولات إغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة الدولية عبره أو التدخل فيها بأي شكل آخر.

٣. يطلب من الدول التي تتصرف وفقاً للفقرة السابقة أن تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن تنفيذ هذه الأنشطة في إطار الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني وما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يولى فيها الاعتبار الواجب للحقوق والحريات الملاحية للسفن التابعة لأي دولة ثالثة بغية العمل بشكل عاجل على ضمان المرور عبر مضيق هرمز بلا عوائق أو عقبات.

٤. يؤكد أن هذا القرار لا يسري إلا على الحالة في مضيق هرمز، ويشدد على أن القرار لا يُعتبر مُنشِئاً لقانون دولي عرفي.

٥. يؤكد مجددا حق الدول الأعضاء – وفق القانون الدولي – في الدفاع عن سفنها في مواجهة الهجمات وأعمال الاستفزاز، بما فيها تلك التي تقوّض الحقوق والحريات الملاحية.

قرارات مجلس الأمن تمنح تحت الفصل السابع شرعية العمليات العسكرية البحرية وإمكانية استخدام القوة لضمان أمن الملاحة أو تفتيش السفن المشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة "

٦. يطالب بأن توقف جمهورية إيران الإسلامية فوراً جميع الهجمات على سفن النقل والسفن التجارية وأي محاولة لإعاقة المرور العابر أو حرية الملاحة في مضيق هرمز، ويدعو كذلك إلى وقف الهجمات على البنى التحتية المدنية، بما فيها البنى التحتية لشبكات المياه ومحطات تحلية المياه، وعلى منشآت النفط والغاز.

٧. يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير أخرى – حسب الحاجة – على من يقومون بأعمال تقوّض الحقوق والحريات الملاحية وتعيق المرور العابر أو حرية الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب.

٨. يعرب عن قلقه إزاء امتداد التهديدات التي تتعرض لها الملاحة البحرية إلى باب المندب في انتهاك لقراره ٢٧٢٢ (٢٠٢٤م)، ويؤكد من جديد أهمية حماية الأمن البحري والملاحة البحرية وفقا للقانون الدولي.

إلا إن مجلس الأمن الدولي فشل في اعتماد مشروع القرار، حيث صوت لصالح القرار ١١ عضواً، وعارضته الصين وروسيا باستخدام حق النقض (الفيتو)، وامتنعت باكستان وكولومبيا عن التصويت، ما يوحي بانقسام دولي وتباين في وجهات النظر حيال إدارة هذه الأزمة الحادة التي كانت لها تداعياتها السلبية الكبرى على الاقتصاد العالمي، والذي قد يشجع على تقويض الأمن البحري في مثل هذه الممرات المائية الاستراتيجية، وبما أن قرارات مجلس الأمن تمنح تحت الفصل السابع شرعية العمليات العسكرية البحرية، وإمكانية استخدام القوة لضمان أمن الملاحة أو تفتيش السفن المشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة، فمن المحتمل أن يكون ذلك سبباً في معارضة الصين وروسيا لمشروع القرار الذي قد يمثل غطاء سياسياً وقانونياً يتيح لاحقاً استخدام العمليات العسكرية ضد إيران، لذا ارتأت حماية إيران الحليف الاستراتيجي لهما، والحفاظ على مصالحهما في المنطقة، ومنع تمرير قرارات تعزز النفوذ الغربي وتؤدي إلى مزيد من التصعيد العسكري الذي قد يضر بإمدادات الطاقة خاصة للصين.

> تلعب الصين دور الوسيط الحذر فهي تتبنى الحفاظ على نفوذها والتوازن الاستراتيجي في علاقتها ومصالحها الاقتصادية مع إيران مع تجنب التدخل العسكري لحمايتها والمواجهة المباشرة مع ضغوط الرئيس ترامب

الصين ... وزيارة الأطراف المتنازعة

زار وزير الخارجية الإيراني عراقجي يوم ٦ مايو الصين والتقى نظيره «وانج يي» وتكمن أهمية هذه الزيارة في توقيتها وذلك قبل زيارة الرئيس الأمريكي ترامب للصين بأسبوع واحد فقط، المقررة في (١٣– ١٥) مايو، بهدف توفير الدعم الدبلوماسي لإيران حيث تعتمد الأخيرة دبلوماسياً واقتصادياً على الصين، ومناقشة المواضيع ذات العلاقة في حربها مع أمريكا وإسرائيل، مع معرفتها التامة في أن أولويات الصين تسعى لاستقرار المنطقة وضمان إمدادات الطاقة لها بما يحقق نموها الاقتصادي والذي قد يتعارض مع السلوك الإيراني في المنطقة وهذا قد يخلق حالة من الخوف والتوتر لدى الجانب الإيراني في أن يصبح

ضحية تلك الإجراءات التي اتخذها في خنق الاقتصاد العالمي، علماً بأن هذه الزيارة تزامنت مع تاريخ إيقاف «مشروع الحرية» من قبل الرئيس (ترامب) الذي نوه أيضاً بالجهود الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية وباكستان، وصرح عراقجي عقب هذه الزيارة بإن التعاون بين إيران والصين سيكون أقوى من أي وقت مضى، واصفاً بكين بأنها صديق حميم لبلاده، وصرحت مصادر أمريكية «أن بكين لعبت دوراً مهماً لكنه غير مباشر في الحرب، من توفير شريان مالي لطهران بصفتها أكبر مستورد لنفطها، كما عملت على التوسط في النزاع خلف الكواليس، حتى أن ترامب أوضح أن بكين ساعدت في دفع إيران إلى طاولة المفاوضات»، وخلال الفترة (١٣ – ١٥) مايو قام ترامب بزيارة للصين وسط إجراءات أمنية مشددة ومراسم استقبال فاخرة، حيث التقى نظيره الصيني «شي جين بينغ» وحسب تصريحات بعض المصادر قبل الزيارة أنه سيتم مناقشة مواضيع تتعلق بالاقتصاد والتجارة، والتكنولوجيا، والملف الإيراني، وملف تايوان، إضافة إلى قضايا أخرى، إلا أنه لم يصدر بيان مشترك بعد الجلسات المغلقة يوضع ما تم مناقشته والاتفاق عليه خلال هذه الزيارة، وخاصة الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران وتداعيات ذلك على استقرار المنطقة والاقتصاد العالمي، وقد يكون من المحتمل تم مناقشة ذلك والخروج باتفاقات أو وجهات نظر لم يعلن عنها في حينه، وهل لعبت الصين دوراً محورياً في التقارب الأخير بين أمريكا وإيران حيث لوحظ نوعاً ما تحول الاستراتيجية الأمريكية من المواجهة العسكرية المباشرة نحو تسوية دبلوماسية مرنة عن ذي قبل اتضح ذلك في مذكرة التفاهم الأخيرة، وبالمقابل انتقال الجانب الإيراني نحو التركيز على الحلول الدبلوماسية بدلاً من التصعيد العسكري المباشر، بالرغم من عمق فجوة الثقة بين أمريكا وإيران وعدم تقارب وجهات النظر بينهما والتي قد تؤدي إلى انهيار المفاوضات والاتفاق بينهما في أي وقت ولأي سبب كان.

> **أن مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها تقضي بوقف الحرب دون تسوية نهائية فهل سيتم تنفيذ ما ورد فيها بكل جدية أم ستعكس مذكرة التفاهم إنها بمثابة هدنة موقعة بين الطرفين لاحتواء وتأجيل أزمة سوف تُدار لاحقاً**

مذكرة تفاهم ... أم احتواء وتأجيل أزمة

استمرت النزاعات بين أمريكا وإيران في عدم التوصل لصيغة تفاوضية مقبولة بين الطرفين، صاحبها عدد من الهجمات العسكرية، وتصعيد الموقف في بعض الأحيان بسبب التهديد المستمر من قبل ترامب، وحجة إيران بانتهاك إسرائيل لسيادة جنوب لبنان، إلا إن باكستان دفعت مرة أخرى بعجلة الدبلوماسية كوسيط فعال وبدعم قطر لجميع المسارات الدبلوماسية لإنهاء الحرب، ما أفضى إلى مذكرة تفاهم انتهت جولتها الأولى في سويسرا يوم الأحد ٢١ يونيو ٢٠٢٦م، بين إيران وأمريكا بوساطة باكستانية قطرية، وتتضمن المذكرة ١٤ بنداً على النحو التالي:

١. توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحلفاؤهما في الحرب الحالية مذكرة التفاهم هذه لإعلان الوقف الفوري والدائم

للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، والتعهد من الآن فصاعداً بعدم شن أي حرب أو أي عملية عسكرية ضد أي منهما، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي منهما، وضمان وحدة أراضي لبنان وسيادته، وسيؤكد الاتفاق النهائي الوقف الدائم للحرب على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، وبنوداً أخرى من هذه الفقرة.

٢. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام سيادة كل منهما وسلامة أراضيها، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

٣. تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق نهائي في غضون ٦٠ يوماً كحد أقصى، قابلة للتمديد بموافقة الطرفين.

٤. فور توقيع مذكرة التفاهم هذه، ستبدأ الولايات المتحدة برفع حصارها البحري وأي عوائق أو عرقلة أمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وستنهي الحصار البحري بالكامل في غضون ٣٠ يوماً. خلال هذه الفترة، ستكون حركة السفن متناسبة مع أعداد السفن التي كانت تستأنفها الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل الحرب، كما تتعهد أمريكا بسحب قواتها من محيط الجمهورية الإسلامية الإيرانية في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الاتفاق النهائي.

٥. فور توقيع مذكرة التفاهم هذه، ستبذل جمهورية إيران الإسلامية قصارى جهدها لتوفير المرور الآمن للسفن التجارية مجاناً، لمدة ٦٠ يومًا فقط، من الخليج العربي إلى بحر عُمان وبالعكس. وسيبدأ مرور السفن التجارية فوراً، ونظراً لضرورة إزالة العوائق التقنية والعسكرية، ستُباشر جمهورية إيران الإسلامية عمليات إزالة الألغام في غضون ٣٠ يوماً، وستجري جمهورية إيران الإسلامية حواراً مع سلطنة عُمان لتحديد الإدارة والخدمات البحرية المستقبلية في مضيق هرمز، وذلك بالتنسيق مع الدول المطلة الأخرى على الخليج، بما يتوافق مع القانون الدولي المعمول به والحقوق السيادية للدول المطلة على مضيق هرمز.

٦. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، بوضع خطة نهائية متفق عليها بقيمة لا تقل عن ٣٠٠ مليار دولار أمريكي لإعادة إعمار جمهورية إيران الإسلامية وتنميتها الاقتصادية. وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على آلية تنفيذ هذه الخطة كجزء من اتفاق نهائي في غضون ٦٠ يوماً، ستمنح الولايات المتحدة الأمريكية جميع التراخيص والإعفاءات والتصاريح اللازمة للمعاملات المالية ذات الصلة.

دفعت باكستان بعجلة الدبلوماسية كوسيط فعال وبدعم قطر لجميع المسارات الدبلوماسية لإنهاء الحرب، ما أفضى إلى مذكرة تفاهم انتهت جولتها الأولى في سويسرا يوم الأحد ٢١ يونيو

٧. تتعهد الولايات المتحدة بإنهاء جميع أنواع العقوبات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجميع العقوبات الأمريكية الأحادية، الأساسية والثانوية، وفقاً لجدول زمني متفق عليه كجزء من الاتفاق النهائي، وتقر جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية بالأهمية البالغة لمسألة إنهاء العقوبات المذكورة أعلاه، وأعربتا عن نيتهما معالجة هذه المسائل فوراً في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأنها.

٨. تُعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التأكيد على أنها لن تسعى للحصول على أسلحة نووية أو تطويرها، وقد اتفقت الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية على تسوية وضع مخزون المواد المخصبة وفقاً لآلية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وبموجب الجدول الزمني المذكور في الفقرة السابعة، مع اعتماد منهجية تقضي بخفض مستوى تخصيب المواد في الموقع نفسه وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اتفق الطرفان على مناقشة مسألة التخصيب وغيرها من المسائل المتفق عليها والمُتعلقة بالاحتياجات النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك استناداً إلى إطار عمل مُرضٍ يتم الاتفاق عليه ضمن الاتفاق النهائي، وسيؤكد الاتفاق النهائي أحكام هذه الفقرة، وتقر الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالأهمية البالغة للمسائل النووية المذكورة أعلاه؛ كما يعرب الطرفان عن نيتهما معالجة هذه المسائل فوراً خلال المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك بشأنها.

٩. إلى حين إبرام الاتفاق النهائي، تتفق الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية على الحفاظ على الوضع الراهن، وستحافظ الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الوضع الحالي لبرنامجها النووي، بينما لن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية أي عقوبات جديدة ولن تنشر قوات إضافية في المنطقة.

١٠. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه فور توقيع مذكرة التفاهم هذه وحتى رفع العقوبات، ستقوم وزارة الخزانة الأمريكية بإصدار إعفاءات تسمح بتصدير النفط الخام والمنتجات البترولية ومشتقاتها الإيرانية، بالإضافة إلى كافة الخدمات المرتبطة بذلك، بما في ذلك المعاملات المصرفية والتأمين والنقل وغيرها.

١١. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإتاحة استخدام الأموال والأصول المجمدة أو المقيدة الخاصة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكامل عند تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، وستتفق الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية – خلال المفاوضات – على الإجراءات المتعلقة بالإفراج عن هذه الأموال، وتُتاح هذه الأموال بالكامل – سواء عبر الحساب الأصلي أو عن طريق

تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه فور توقيع مذكرة التفاهم وحتى رفع العقوبات، ستقوم وزارة الخزانة الأمريكية بإصدار إعفاءات تسمح بتصدير النفط الخام والمنتجات البترولية ومشتقاتها الإيرانية

التحويل- لسداد المدفوعات لأي مستفيد نهائي يحدده البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار كافة التراخيص والتصاريح اللازمة وفقاً لذلك.

١٢. تتفق الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على إنشاء آلية تنفيذية لمراقبة التنفيذ الناجح لمذكرة التفاهم هذه والامتثال المستقبلي لبنود الاتفاق النهائي.

١٣. عقب توقيع مذكرة التفاهم هذه، ورهناً ببدء تنفيذ الفقرات ١ و٤ و٥ و١٠ و١١ منها واستمرار تنفيذ هذه التدابير، ستبدأ الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية مفاوضات بشأن الاتفاق النهائي تقتصر حصراً على الفقرات الأخرى.

١٤. سيتم اعتماد الاتفاق النهائي بموجب قرار ملزم صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أثارت مذكرة التفاهم بين أمريكا وإيران موجة غضب واسعة في إسرائيل، حيث وجدت إسرائيل نفسها مهمشة بعد توقيع المذكرة والتي وُصفت بأنها «صفعة» وتقوض استراتيجية «النصر المطلق» لها، وعند النظر إلى مجريات الأحداث حتى تم الاتفاق بين أمريكا وإيران على مذكرة التفاهم، نجد أنه خلال الفترة ما بين ١٣ وَ ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م، دخلت إسرائيل وإيران في حرب (١٢) يوماً، حيث شنت إسرائيل العديد من الضربات هدفها الأساسي تدمير المنشآت النووية الإيرانية، وحُسمت نهايتها من قبل (ترامب) الذي أعلن في ٢٢ يونيو ٢٠٢٥م، عن عملية «مطرقة منتصف الليل» الأمريكية بهدف ضرب المنشآت النووية الإيرانية أيضاً، حيث صرح أن المنشآت النووية الإيرانية دُمّرت بالكامل، وأعلن عن وقف إطلاق النار في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م، وأعقب ذلك حشد الجيوش متعددة المهام والمعدات والتجهيزات العسكرية لمحاصرة إيران، وحُدد تنفيذ العمليات العسكرية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، ووضعت أهداف الحرب حسب الرواية الأمريكية بإسقاط النظام الإيراني، وأن أمريكا لن تتخلى عن مطالبها المعلنة (تسليم الملف النووي كاملًا، وإيقاف التخصيب، القيود الصارمة على برنامج الصواريخ الباليستية وتطويره، وفتح المخازن للتفتيش، وإنهاء الأذرع الخارجية المسلحة)،ما يوحي بأن الهجمات العسكرية السابقة في يونيو ٢٠٢٥م، ما كانت سوى تمهيداً لشن ضربة شاملة على إيران لاحقاً وإن المنشآت النووية الهدف الأساسي بالمقام الأول لم يتم تدميرها بالكامل كما صرح ترامب آنذاك، استمرت المواجهة لعدة أشهر بين الأطراف المتنازعة تكبدت فيها إيران الخسائر الفادحة والتي تمثلت على سبيل المثال لا للحصر في مقتل المرشد الأعلى (خامنئي)، وتدمير العديد من القدرات العسكرية والنووية والمدنية والبنى التحتية، وخسارة العديد من مليارات الدولارات وخنق وشل حركة الاقتصاد، وخسارة موقفها السياسي نتيجة

> **وجدت إسرائيل نفسها مهمشة بعد توقيع المذكرة والتي وُصفت بأنها «صفعة» وتقوض استراتيجية «النصر المطلق» لها**

عدوانها الغاشم على دول الخليج والأردن، إلا أنها تعيش حالة الانتصار الوهمي لأنها تنظر إلى أن بقاء النظام الحالي يُعد نصراً بحد ذاته رغم كل هذه الخسائر، وتعتبر مضيق هرمز الورقة الاستراتيجية الرابحة لديها والتي تلعب بها في هذه المواجهة وهو ما تم بالفعل من خلال بسط نفوذها وسيطرتها على المضيق وتأثيرها الفعلي على الاقتصاد العالمي، وبالمقابل نجد أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم تحقق الانتصار العسكري الذي يتوج باستسلام الخصم، ولم تُحقق الأهداف التي كانت تصبو إليها في هذه المواجهة ومنها إسقاط النظام الإيراني وتفكيك البرنامج النووي وتسليم اليورانيوم المخصب، بل خسرت العديد من مليارات الدولارات، وأقحمت إيران على ممارسة نفوذها على مضيق هرمز وما واكب ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي، حيث سعت أمريكا دولياً وبشتى الوسائل لفتح مضيق هرمز التي أقدمت إيران على إغلاقه ونجحت في تغيير السلوك الأمريكي تجاهها في الحرب القائمة بينهما، إلا إننا نجد أن كلاً من الولايات المتحدة وإيران يعلنون الآن الانتصار السياسي في هذه المواجهة، وهو ما تم التطرق إليه في قراءة تحليلية سابقة

https://x.com/gulf_research/status/2029982030872637596?s=46

وعند النظر من جهة أخرى لبنود مذكرة التفاهم الأخيرة ومقارنتها بما تقدمت به إيران في ٢٦ أبريل من مقترح جديد والذي تضمن (إنهاء الحرب مع إيران، رفع الحصار البحري مقابل فتح مضيق هرمز، مناقشة قضايا أخرى ومنها البرنامج النووي في وقت لاحق) فأنه لا يوجد مبرراً يستدعي رفض ترامب لذلك المقترح في حينه والذي تضمنت بنود مذكرة التفاهم الجديدة تلك المواضيع المقدمة في المقترح الإيراني ومنها مناقشة ما يتعلق بالملف النووي لاحقاً، بل أُضيف إليها بنوداً تصب في صالح الجانب الإيراني، وتخفف العقوبات الاقتصادية عليه، ويجني من خلالها مليارات الدولارات والتي تعيد إيران كقوة إقليمية في الخليج تعيش نشوة الانتصار المزمع والذي قد يكون له تداعياته في المنطقة، وهذا ما لا تريده إسرائيل كمصدر تهديداً لها، ولربما تسعى لنقض وفشل الاتفاق باستغلال ورقة حزب اللّه في لبنان وتصعيد الموقف وبما يتعارض مع الفقرة (ا) في مذكرة التفاهم، وما يترتب على ذلك من ردة فعل إيران التي تلوح دوماً بإغلاق مضيق هرمز، لتحقق إسرائيل نقض ما تم الاتفاق عليه في الفقرة (٥)، مما يزيد من الضغط على أمريكا في هذا الجانب وما قد يصرح به (ترامب) من تهديده المستمر لإيران وما يترتب على ذلك مستقبلاً، لذا فإن ملف لبنان سيلعب دوراً محورياً في نجاح هذه المذكرة، كما لوحظ بأن مذكرة التفاهم لم تذكر رقماً محدداً يوضح قيمة الأموال المجمدة الإيرانية التي سوف يتم الإفراج عنها، ولم يتم توضيح كيفية الآلية التي سوف يتم من خلالها مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم والامتثال المستقبلي لبنود الاتفاق النهائي كما ورد في الفقرة (١٢)، ولم تتضمن المذكرة أيضاً نص واضح وصريح لما يتعلق ببرنامج الصواريخ البالستية الإيرانية التي تعتبرها إسرائيل تهديداً لها، حيث صرح ترامب مؤخراً

> **ربما تسعى إسرائيل لنقض وفشل الاتفاق باستغلال ورقة حزب اللّه في لبنان وتصعيد الموقف**

أنه من الظلم عدم امتلاك إيران لتلك الصواريخ في ظل امتلاك دول أخرى لها، وكذلك عدم وجود نص يوضح المطالبة بإنهاء أذرع إيران في المنطقة، وهذين المطلبين شكلا أهمية في مطالبات أمريكا المعلنة ضد إيران قبل المواجهة، وبدون إدراجهما في بنود مذكرة التفاهم فإنه لن يتم حل جذور الأزمة القائمة والمتعلقة بالسلوك الإيراني في المنطقة في دعم المليشيات المسلحة، أن مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها تقضي بوقف الحرب دون تسوية نهائية، ومن خلال قراءة ما تضمنته من بنود يتضح ان الإدارة الأمريكية ستواجه تحديات جديدة لتنفيذها في ظل التعنت الإيراني الذي يمارس إطالة زمن المفاوضات قدر الإمكان، كما أفقدت هذه المذكرة العديد من أوراق الضغط التي كانت تمارسها أمريكا على إيران قبل الحرب، وتم ترحيل جذور الأزمة الحقيقية وأسباب النزاع لمناقشتها خلال ٦٠ يوماً قادمة قد يتم تمديدها حسب متطلبات الموقف، فهل ستسعى أمريكا وإيران لتنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم بكل جدية رغم حساسية بعض البنود الواردة ومنها إعادة إعمار إيران وتنميتها الاقتصادية بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، وهل سيتم تهيئة البيئة التفاوضية لتحقيق الاتفاق النهائي والذي سوف يكون رهينة نقاشات فنية معقدة بين الطرفين خاصةً فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وهل سيتم تحقيق اتفاق وسلام دائم، أم ستنهار المفاوضات بين الجانين لعمق فجوة الثقة ولعدم التقارب في وجهات النظر أثناء المباحثات في المواضيع ذات الجدل بينهما، أم ستعكس مذكرة التفاهم الحالية حسب مجريات الأحداث القادمة إنها بمثابة هدنة موقعة بين الطرفين لاحتواء وتأجيل أزمة سوف تُدار لاحقاً حسب ما يقتضيه الموقف.

أخيراً

إن التوصل إلى اتفاق نهائي بين أمريكا وإيران سينزع فتيل الأزمة ويفكك شبكة التعقيدات الجيوسياسية والاقتصادية التي هددت أمن واستقرار المنطقة، وأن الخيار الدبلوماسي متى ما توفرت له الإرادة السياسية الصادقة، يبقى هو السبيل الأمثل لتحقيق السلام المستدام، الذي ترحب به دول الخليج العربية دوماً وتسخر جهودها من أجله، ولطالما أكدت دول الخليج دعمها الثابت لكافة مسارات التهدئة ومقدرتها على إدارة الأزمات، إن أمن دول الخليج لا يمكن تجزئته ويُعد ضرورة حتمية يفرضها المصير المشترك، حيث أثبتت مجريات الأحداث برمتها أن الاعتماد المطلق على الحماية الخارجية لم يعد خياراً استراتيجياً موثوقاً، بل يتطلب الواقع وحدة الموقف الخليجي لتحقيق أمن واستقرار المنطقة وممراتها المائية وذلك من خلال تنويع الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية المتينة لمواجهة التحديات والصعوبات، وبناء منظومة أمنية خليجية موحدة ومرنة، قادرة على حماية سيادتها، وفرض هيبتها، وتغليب لغة الحوار في مواطن النزاع مع جاهزية الردع، والحفاظ على التوازن والاستقرار، والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وحُسن الجوار، وحماية المقدرات الخليجية، وتحقيق التنمية المستدامة لدول الخليج العربية.

> **هل سيتم تنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم لتحقيق الاتفاق النهائي والذي سوف يكون رهينة نقاشات فنية خاصةً فيما يتعلق بالملف النووي، والمواضيع ذات الصلة**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64